



إدارة المشتريات والمخازن



كراسة

@@

الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصة
العامة لتوريد قماش (تيل ابيض) المطلوب
للمستشفى جلسة فتح المظاريف الفنية يوم
الاحد الموافق 2026/3/1م
{الساعة الثانية عشرة ظهراً بمقر إدارة المشتريات}

التأمين الإبتدائي المطلوب 48000 جنيها (ثمانية وأربعون الف جنيها لاغير

ثمن بيع كراسة الشروط والموصفات 299 جنيهاً

عدد اوراق الكراسة () ورقة

مدير إدارة المشتريات والمخازن

المختص

أ/ احمد مأمون محمد الجابر

أ/



إدارة المشتريات والمخازن



ت/ف/0482331405

البيان الضريبي

- اسم مقدم العطاء/.....
- اسم الممثل القانوني للشركة المكلف بالتوقيع علي العقد/.....
- وظيفته /.....
- العنوان/.....
- رقم البطاقة الضريبية/.....
- رقم الملف الضريبي /.....
- المأمورية التابع لها /.....
- نسخة من السجل التجاري رقم (.....) قبل تاريخ فتح
المظاريف الفنية 14 يوم علي الاكثر 0
- رقم بطاقة التسجيل بضريبة القيمة المضافة/.....
- رقم التليفون : كود الرقم :
- رقم محمول مسئول العملية:
- رقم الفاكس:



إدارة المشتريات والمخازن

السيد الأستاذ/ مدير عام مستشفى المعهد

تحية طبية وبعد,,,,,

أنا /نحن الموقع / الموقعون أدناه :

أتشرف أن أحيط سيادتكم علما بأن أقدم هذا العطاء لتوريد قماش تيل أبيض عرض 150 سم ناعم جيد التهوية ومقاوم للتجعيد ذو ملمس ناعم من القطن الصافي 100% ويتحمل الغسيل بدرجات حرارة عالية لمستشفى معهد الكبد القومي -جامعة المنوفية للعام المالي 2026/2025 م

م	البيان	قيمة التأمين الإبتدائي	المبلغ الإجمالي بالحروف
1	توريد قماش تيل أبيض عرض 150 سم ناعم جيد التهوية ومقاوم للتجعيد ذو ملمس ناعم من القطن الصافي 100% ويتحمل الغسيل بدرجات حرارة عالية	48000 جنيها	فقط ثمانمائة وأربعون ألف جنيهاً لا غير

على أن يرفق بالمظروف الفني مبلغ التأمين الإبتدائي المحدد المعين عنها نقداً ويذكر قسيمة الإيداع رقم / وتاريخ / / 2026م

وإذا رغب مقدم العطاء تقديم خطاب ضمان إبتدائي من بنك معتمد فيجب ألا تقل مدة سريانه عن ثلاثون يوماً على الأقل بعد إنتهاء المدة المحددة لسريان العطاء غير مقترن بقيد أو شرط 0

ويزاد بواقع 5% من إجمالي القيمة التي يتم ترسيبتها كتأمين نهائي خلال عشرة أيام عمل من إستلام أمر التوريد أو خطاب ضمان نهائي لا تقل مدة سريانه عن ثلاثة ثلاثة أشهر من إنتهاء الأعمال غير مقترن بقيد أو شرط وقد دونت أسعاري عنها في الإستمارة الخاصة والملحقة بكرة الشروط بالعرض (المالي) بعد أن إطلعت على جميع البنود الواردة بالجزء الفنس والمالي 0

وأقر وألتزم وأوافق بتنفيذ جميع ما ورد في هذين الجزئين (الفني والمالي) من الشروط بدون إبداء أي معارضة لأي سبب كما أنني لم أعلق قبول عطائي على أي شرط ولم أحذف ولم أضف إلى هذين الجزئين أي عبارة أو رقم وملتزم بكافة الشروط والمواصفات الواردة بالكراسة 0
تحريراً في / / 2026 م

وهذا إقرار مني بذلك

توقيع مقدم العطاء

- الإسم :
- التوقيع :
- العنوان :
- رقم التليفون :
- رقم الفاكس :



إدارة المشتريات والمخازن

الشروط العامة

يجب على مقدمي العطاءات أن يتبعوا الأحكام الواردة بالقانون (182) لسنة 2018 بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته

التنفيذية والقانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية 0

أولاً:- تقدم العطاءات موقعة من أصحابها من الداخل والخارج ومختومة بخاتم الشركة وبخاصة العرض الفني والعرض المالي على نموذج العطاء المختوم بخاتم الجهة الإدارية والمؤشر عليه برقم وقسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرافق له ويجب أن يثبت على كل من منظوفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ويوضع كلا العطاءين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضع عليه اسم وعنوان الجهة الإدارية أو الوحدة المختصة وأن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي جلسة يوم الأحد الموافق 2026/3/1 م 0

أسلوب التقييم :- يتم تقييم العطاءات المتقدمة للمناقصة بنظام (القبول أو الرفض) 0

ثانياً:- تم تقديم العطاءات موضحة باللغة العربية طبقاً لكراسة الشروط ومفصلة كل بند على حده وحسب ترتيب البنود بكراسة الشروط 0

ثالثاً:- على مقدم العطاءات مراعاة ما يلي في إعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التي يتم وضعها داخل المظروف المالي .

- تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل والطابعة رقماً وحرفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزناً أو مقياساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة.

- لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وأي تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحرفاً وتوقيعه وختمه بخاتم الشركة 0
- لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أي ملاحظة خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني ولا يلتفت إلى أي ادعاءات من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطاءه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .

***البرنامج الزمني المتوقع لتنفيذ المناقصة

- تاريخ الإعلان عن المناقصة خلال أسبوع من الموافقة على الطرح 0

- تاريخ فتح المظاريف الفنية خلال أسبوع من انتهاء مدة عشرون يوماً من تاريخ الإعلان عن المناقصة 0

- تاريخ الانتهاء من البت الفني خلال شهر ونصف من تاريخ فتح المظاريف الفنية 0

- تاريخ فتح المظاريف المالية خلال أسبوع من تاريخ انتهاء المدة المحددة للإعلان عن قرارات البت الفني 0

- تاريخ الانتهاء من البت المالي خلال شهر من تاريخ فتح المظاريف المالية 0

- يتم التقييم بنظام القبول أو الرفض 0

- مدة العقد عام من استلام أمر التوريد الكلي

رابعاً :- على مقدمي العطاءات ضرورة تضمين المظروف الفني جميع البيانات الفنية وغيرها من البيانات والمعلومات والمستندات

التي تطلبها الجهة الإدارية بما في ذلك المستندات الدالة على سابقة الخبرة والقيود في المكتب أو السجلات أو النقايات أو الاتحادات

التي يكون القيد فيها واجباً قانوناً* والتوقيع على المظاريف من الخارج ومن الداخل وخاصة العرض الفني والعرض المالي 0

خامساً :- يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه

بمعرفة الجهة الإدارية وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة باستمارة العطاء المرفقة مع الشروط على أن يكون العطاء ساري

لمدة تسعون يوماً من تاريخ فتح المظاريف الفنية .

- إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجهة الإدارية دون

الحاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر .

سادساً :- المستندات المطلوب تقديمها ضمن المظروف الفني للشركة كما يلي :-

1- عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي 0

2- البطاقة الضريبية سارية وكذلك تقديم آخر إقرار ضريبي 0

3- شهادة التسجيل لدى الضريبة على القيمة المضافة - وكذلك التسجيل على منظومة الفاتورة الإلكترونية 0

4- السجل التجاري للشركة على أن يكون سارياً وحديثاً

5- تقديم سابقة أعمال خاصة بالموضوع محل الطرح 0

6- بيان معتمد من الشركة باسم الممثل القانوني للشركة وصفته وعنوانه المختار للمراسلة 0

7- ويجب أن تكون هذه المستندات سارية وقت تقديم العطاء 0

8- ضرورة تقديم عينات مختومة بختم الشركة وذلك بجلسة فض المظاريف الفنية ولن تقبل العينات التي ترد بعد الانتهاء من

الجلسة ولن يلتفت إلى العطاءات الغير مصحوبة بعينات 0

9- التزام جميع الشركات المتقدمة بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات



إدارة المشتريات والمخازن

- 10- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
 - 11- أصل كراسة الشروط والمواصفات ممهورة كاملة بخاتم الشركة وموقع عليها من الممثل القانوني للشركة
 - 12- إقرار بالالتزام بالتأمين على العمالة وفقا لقوانين التأمينات السائدة.
 - 13- إقرار بالعنوان الدائم والذي يكون إعلانه صحيحا متى تم مخاطبته عليه فيما لو رست عليه العملية محل الطرح
 - 14- يجب أن تكون هذه المستندات سارية وقت تقديم العطاء
 - 15- لا يجوز إبداء أي تحفظات من جانب صاحب العطاء أو إضافة شروط تخالف ما جاء بكراسة الشروط
- سابعاً: يجب أن تصل العطاءات إلى الجهة الإدارية أو الوحدة المختصة في ميعاد غايته الساعة الثانية عشر ظهر اليوم المحدد بالإعلان لفتح المظاريف الفنية ولا يعتد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الميعاد المذكور 0
- ثامناً: يكون للجهة الإدارية الحق في مراجعة الأسعار سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك ويعول على السعر المبين بالحروف ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة عن أقل عطاء يقدم في المناقصة 0
- ثامناً - التوريد :

- 1- على دفعات حسب احتياج مستشفى معهد الكبد القومي بموجب أمر توريد جزئي خلال شهر من إستلامه 0
 - 2- التسليم بمخازن مستشفى / معهد الكبد القومي بشبين الكوم خالصة جميع المصاريف على أن تلتزم الشركة المورد بتوفير العمالة اللازمة لإيداع الأصناف بالمخزن 0
 - 3- الدفع بعد الاستلام والفحص والإضافة خلال ثلاثون يوماً 0
- أخيراً :- التأمينات:-

- 1- التأمين المؤقت مبلغ 48000 جنيهاً (فقط ثمانية واربعون الف جنيهاً لا غير) 0
 - صور التأمين المؤقت وأداءه واستبداله طبقاً للمادة (31) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 182 لسنة 2018م كالتالي:-
 - 1- يتم السداد طبقاً لمنظومة الدفع الإلكتروني على الكود المؤسسي على البنك المركزي برقم (31100401) باسم مستشفى معهد الكبد القومي
 - 2- أو بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة والألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب ولا تقل مدة سريانه عن أربعة أشهر من جلسة فتح المظاريف الفنية 0 وأنه لم يتجاوز الحد الأقصى المرخص للمصرف في إصدارها..... الخ
 - 3- ويجوز لصاحب العطاء سداد التأمين المؤقت خصماً من مستحقاته الصالحة للمصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية.
 - 4- كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين المؤقت المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين أو جلسة الزيادة بناء على الطلب المقدم منه 0
 - 5- يتم إعفاء المنشأة الصغيرة والمتناهية في الصغر من نصف التأمين المؤقت ومن نصف التأمين النهائي ، إذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وترد القيمة المشار إليها عند تقديم تلك الشهادة 0
- التأمين النهائي :-

- يزداد التأمين المؤقت إلى تأمين نهائي يوازي 5% من قيمة التعاقد في موعد أقصاه عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي من تاريخ أمر التوريد الكلي ويكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد 0
- يتم أداء التأمين المؤقت واستبداله طبقاً للمادة (82) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 182 لسنة 2018م كالتالي:-
- 1- يتم السداد طبقاً لمنظومة الدفع الإلكتروني على الكود المؤسسي على البنك المركزي برقم (31100401) باسم مستشفى معهد الكبد القومي
- 2- أو بموجب خطاب ضمان باسم / مستشفى معهد الكبد القومي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة والألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه لم يتجاوز الحد الأقصى المرخص للمصرف في إصدارها..... الخ .
- 3- ويجوز لصاحب العطاء سداد التأمين المؤقت خصماً من مستحقاته الصالحة للمصرف في تاريخ جلسته فتح المظاريف الفنية
- 4- كما يجوز بموافقة السلطة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين المؤقت المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين ويتم رد التأمين النهائي في الحالات المنصوص عليها بالقانون وهذه اللائحة بذات الوسيلة التي تم أدائه بها 0
- 5- إذا لم يقم صاحب العطاء الفائز بأداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة، جاز للمستشفى بموجب إخطار يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر، إلغاء العقد أو تنفيذ بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها ، ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق المستشفى، كما يكون لها أن تخصص قيمة كل خسارة تلحق بها إذا تبين أنه المتسبب فيها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الاستحقاق، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.
- 6- يجب أن يكون التأمين النهائي سارياً لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر



إدارة المشتريات والمخازن

7- يكون التأمين النهائي ضامنا لتنفيذ العقد، ويتم الاحتفاظ به إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية، ويتم رده أو ما تبقى منه فور انتهاء مدة تنفيذ العقد بغير طلب خلال عشرة أيام عمل 0

المادي شهر:- توقيات تقديم الشكوى :-

1- الالتزام بما جاء بالكتاب الدوري رقم (2) لسنة 2008م الصادر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية وأحكام المادة (5) من القانون رقم 182 لسنة 2018م بشأن تقديم الشكاوى 0

2- يجب على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانها www.etenders.gov.eg وتقديم الشهادة الدالة على ذلك 0

الثاني شهر:- تعديل حجم العقد مادة 46 من أحكام القانون رقم 182 لسنة 2018م 0

- إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للجهة الإدارية أن تعدل عقودها بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (25%) من كمية كل بند لعقود المقاولات وبما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند لباقي العقود بذات الشروط والمواصفات والأسعار والخ 000000

الثالث شهر:- التأخير في تنفيذ العقد مادة 48 تنص أحكام القانون رقم 182 لسنة 2018م 0

إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة إعطائه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعا لسبب خارج إرادته وفي حالة عدم الالتزام بالتنفيذ لسبب راجع للمتعاقد يحصل مقابل للتأخير يحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر: الخ 00000000

الرابع شهر:- يجب فسخ العقد في الحالات الآتية :- مادة 50 من أحكام القانون رقم 182 لسنة 2018م 0

1- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أوفى حصوله على العقد.

2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

3- إذا أفلس المتعاقد أو اعثر ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائيا ويشطب اسم المتعاقد في الحاليتين المنصوص عليهما في البندين (1,2) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة الخ 00000000

الخامس شهر:- الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ على الحساب مادة 51 من أحكام القانون رقم 182 لسنة 2018م 0

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه 0

ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين في العقد ولا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين كل من الإجراءين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لاي سبب 0

وفي جميع الحالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية والخ -----

السادس شهر:- يعتبر مقدم العطاء موافقا على كافة شروط ومواصفات وأحكام المناقصة من خلال مشاركته في عملية تقديم العروض ويحق

للجهة استبعاد العرض المخالف لذلك 0

* تعتبر أحكام القانون 182 لسنة 2018 بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية كما يسري بشأن التعاقد كافة اللوائح والقرارات ذات الصلة بموضوع المناقصة فيما لم يرد بشأنه نص في كراسة الشروط والمواصفات أو العقد

والله ولي التوفيق،



إدارة المشتريات والمخازن

المواصفات الفنية للقماش المطلوب لمستشفى المعهد

الكمية	الوحدة	الصفة	البند
36000	بالمتر	- قماش تيل أبيض عرض 150 سم ناعم جيد التهوية ومقاوم للتجعيد ذو ملمس ناعم وتكون الخامة من القطن 100% وتحمل الغسيل بدرجات حرارة عالية 0	1

- الشروط :-

- 1- يتم التوريد خلال شهر من تاريخ أمر التوريد الجزئي
- 2- يتم تقديم عينات للأصناف سالفة الذكر للبت الفني بالمقاسات المطلوبة 0
- 3- التوريد مخازن المستشفى
- 4- الكمية المطلوبة للتوريد لمدة عام قابلة للعجز والزيادة
- 5- التوريد علي دفعات بموجب أوامر توريد جزئية حسب احتياجات المستشفى وذلك طبقاً لأحكام القانون (182) لسنة 2018م بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة 0



نمط العقد النموذجي لشراء منقولات

ملاحظات هامة

- يهدف نمط العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن نمط العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 ويتعين الالتزام بها، وإذا تراعى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض نمط العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.
- كما يتضمن نمط العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما ضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشئون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستنداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن نمط العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.



إدارة المشتريات والمخازن

محتويات نمط العقد

تمهيد	البند الأول
ملاحق العقد	البند الثاني
قيمة العقد	البند الثالث
التأمين النهائي/الدفعة المقدمة	البند الرابع
توريد محل العقد	البند الخامس
استلام محل العقد	البند السادس
التقاعس عن الاستلام	البند السابع
الضمان	البند الثامن
سداد المستحقات	البند التاسع
زيادة أو نقص الكميات	البند العاشر
التعاقد من الباطن	البند الحادي عشر
مسئول إدارة العقد	البند الثاني عشر
التأكد من تنفيذ التزامات الطرف الثاني	البند الثالث عشر
التأخير في تنفيذ العقد	البند الرابع عشر
حظر التنازل عن العقد	البند الخامس عشر
الأحكام القضائية	البند السادس عشر
سرية العقد	البند السابع عشر



إدارة المشتريات والمخازن

البند الثامن عشر	الضرائب والرسوم
البند التاسع عشر	الالتزام بينود العقد
البند العشرون	الإخلال بالعقد
البند الحادى والعشرون	فسخ العقد
البند الثانى والعشرون	القانون الحاكم للعقد
البند الثالث والعشرون	فض المنازعات
البند الرابع والعشرون	عنوان طرفى العقد
البند الخامس والعشرون	النسخ



إدارة المشتريات والمخازن

نمط العقد النموذجي لشراء منقولات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: (1) ومقرها (2) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية (3)، ويمثلها

قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته (4)

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول مشتري)

ثانياً: (5) الكائن مقرها وشكلها القانوني (6) والمُصنفة (7) سجل تجارى رقم بطاقة

ضريبية رقم تليفون رقم (8) فاكس رقم بريد الإلكتروني، ويمثلها (السيد / السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء (9)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يُمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات (10) و(العطاء / العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة (11) / المفوض عنه (12) بالقرار رقم الصادر فى) لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019، و(الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن (13) المناقصة (العامة/

1- أدخل أسم الجهة الإدارية المتعاقدة.
2- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.
3- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
4- أدخل صفة السلطة المختصة.
5- أدخل أسم الشخص الاعتباري (شركة/.../ مؤسسة...).
6- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد/...الخ).
7- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).
8- التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني بيانات أساسية يتعين استيفاءها لئتم إرسال إخطارات الطرف التالى عليها.
9- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
10- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب اعداد كراسة شروط ومواصفات فى حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.
11- أدخل أسم السلطة المختصة وصفتها الوظيفية.
12- أدخل أسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
13- اختيار طريق التعاقد الذى تم اتباعه ل طرح العملية.



إدارة المشتريات والمخازن

المحدودة/ المحلية/ ذات المرحلتين) الممارسة (العامة/ المحدودة) الاتفاق المباشر (14) رقم (.... لسنة) للتعاقد على (15).....

- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً/ الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ
- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) رقم (.... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ/...../..... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وتماماً ومكماً لأحكامه.

البند الثاني (16)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: (17)

- ملحق (1): وصف موضوع العقد.
- ملحق (2): الاشتراطات الخاصة.
- ملحق (3): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
.....	(18) (19) (20) (21) (22) ...

14- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (63) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

15- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

16- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

17- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

18- أدخل بيان موجز عن الصف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

19- أدخل (عدد/وحدة/وزن...أو غير ذلك).

20- أدخل الكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.



إدارة المشتريات والمخازن

إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (شامل ضريبة القيمة المضافة / غير شامل ضريبة القيمة المضافة).

البند الرابع (23)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجماليًا مقداره (.....) (فقط وقدره) بما يعادل نسبة (5%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى (24) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان. (25)

(26) (إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره) بما يعادل نسبة (27) (0%..) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأى قيد أو شرط بالقيمة والعمللة ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة (28) تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد / (29))، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردّها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

21- أدخل سعر الوحدة طبقاً للنتيجة الترسية.

22- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية × سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.

23- لا يحصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لأداء التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً لحكم المادة (40) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

24- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

25- مدة الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.

26- يستخدم هذا في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.

27- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (92) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

28- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

29- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.



إدارة المشتريات والمخازن

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة⁽³⁰⁾ تبدأ من (□) اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/ □⁽³¹⁾، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... في تمام الساعة..... موعداً لانعقاد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلٍ منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويُخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن⁽³²⁾

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة...⁽³³⁾ تبدأ من تاريخ ضد عيوب الصناعة أو⁽³⁴⁾

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يُسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

30- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
31- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
32- يستخدم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.
33- أدخل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
34- أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يتماشى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.



إدارة المشتريات والمخازن

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والحصم المعلن من البنك المركزي وقت الحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر⁽³⁵⁾

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول. ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

⁽³⁶⁾ كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاحه الى إخطار أو أذن مسبق. وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق للطرف الأول توقيع أى من الإجراءات المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز⁽³⁷⁾ من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:⁽³⁸⁾ ولا يحل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

35- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

36- عمالاً لحكم المادة (87) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018.

37- أدخل المهلة المناسبة.

38- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (98) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.



إدارة المشتريات والمخازن

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً. (39)

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه علي هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالحفاظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيأ كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو انحائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
 - 3- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

فى حالة إخلال الطرف الثاني بأى شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول



إدارة المشتريات والمخازن

في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداذه للطرف الأول.

البند الحادي والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثاني والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (91) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.



إدارة المشتريات والمخازن

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني البائع

الطرف الأول المشتري

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

التاريخ:

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في 2020/3/28، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في 2020/5/20.